

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9405

الجمعة، 25 آب/أغسطس 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة توماس - غرينفيلد	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة زابولوتسكايا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	البرازيل	السيد فرانسوا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة أونانغا
	غانا	السيد أوسي - منساه
	فرنسا	السيدة جارو دارنو
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير السابع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2023/568).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-25105 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير السابع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2023/568) الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام، مكتب مكافحة الإرهاب؛ والسيدة ناتاليا غيرمان، المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب؛ والسيدة فريدة خلف، ناجية وناشطة ورئيسة منظمة فريدة العالمية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/568، التي تتضمن التقرير السابع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لعرض التقرير السابع عشر للأمين العام (S/2023/568) عن التهديد الذي يشكّله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين وعن جهود الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي لحكومات وشعوب جميع الدول الأعضاء التي عانت من الإرهاب. وفي وقت سابق

من هذا الأسبوع، شارك الأمين العام في مراسم اليوم الدولي السادس لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. إن الأثر المروع للإرهاب على حياة وسبل عيش الكثير جدا من الناس يعطي زخماً لجهودنا المشتركة لمكافحة ومنعه. ولا يزال ضحايا الإرهاب والناجون منه بمثابة تذكير قوي بأهمية مواصلة الجهود المتعددة الأطراف ضد داعش والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وفي 19 حزيران/يونيه، نظم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بمشاركة مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، مراسم لغرس شجرة التضامن مع ضحايا الإرهاب في المقر. وستكون الشجرة رمزا خالدا وقويا للالتزام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحماية حقوق ضحايا الإرهاب وتعزيزها.

ويسرني أن أتضمن إلي اليوم الأمينة العامة المساعدة والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، السيدة ناتاليا غيرمان، لتقديم هذا التقرير، الذي أعده مكتبنا بالاشتراك مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، بقيادة السيد جاستن هاستويت.

كما هو موضح في هذا التقرير والتقارير السابقة، لا يزال تنظيم داعش يشكل، جنبا إلى جنب مع الجماعات المنتسبة إليه، تهديدا خطيرا في مناطق النزاع والبلدان المجاورة. لكن مستوى التهديد لا يزال منخفضا في المناطق التي لا تشهد نزاعات. وذلك التمييز التحليلي يمكن أن يحجب الطابع المعقد والدينامي والمحدد السياق لطريقة عمل تلك الجماعات وتطورها وتأثيرها على السلام والأمن الدوليين.

وفي أجزاء من أفريقيا، لا يزال التوسع المستمر لداعش والجماعات المنتسبة إليه، فضلا عن المستوى المتزايد من العنف والتهديد، مثيرا لبالغ القلق. وتزداد استقلالية فرع داعش في منطقة الساحل على نحو مطرد ويشن هجمات متزايدة في مالي، وكذلك بوركينا فاسو والنيجر. وتمثل المواجهات بين تلك الجماعة وإحدى المجموعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة في المنطقة، مقترنة بالحالة غير المستقرة بعد الانقلاب في النيجر، تحديا معقدا ومتعدد الأوجه. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ازدادت أيضا الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية

قائمة. ولعل أبرزها أن التصاعد المعتاد في عنف داعش خلال شهر رمضان لم يحدث في عام 2023.

كان الوضع مزريرا في المخيمات ومرافق الاحتجاز في شمال شرق الجمهورية العربية السورية التي تحتجز أفرادا لهم صلات مزعومة بتنظيم داعش وجماعات إرهابية أخرى لسنوات عديدة ومن غير المرجح أن يتحسن قريبا. وعلى الرغم من أن زيادة وتيرة عمليات الإعادة إلى الوطن، وخاصة من جانب العراق، هي موضع ترحيب، إلا أن عشرات الآلاف من الأشخاص - معظمهم من النساء والأطفال - ما زالوا عالقين في المخيمات ومرافق الاحتجاز، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها على الأمن الإقليمي والدولي.

وأقدم التوصيات التالية لينظر فيها المجلس.

أولا، الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، يظل حجر الأساس الضروري لنجاح جهود مكافحة الإرهاب. والإجراءات التي تتعارض مع تلك الالتزامات القانونية لا تؤدي إلا إلى تقويض الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. إن مكافحة الفعالة للإرهاب تتطلب نهجا شاملة للجميع وتدابير تراعي المنظور الجنساني.

ثانيا، التحديات المستمرة التي يشكلها الإرهاب تؤكد ضرورة أن تكون مبادرات مكافحة الإرهاب راسخة في الاستراتيجيات السياسية لحل النزاعات التي هي أكثر ما تغذي الإرهاب. ولا يمكن للقوة وحدها أن تؤدي إلى تغييرات في الظروف المؤدية إلى الإرهاب. والواقع أن استخدام القوة، بدون أي استراتيجية واضحة تدعمها وبدون أي سند في القانون الدولي، يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية، فيؤجج المزيد من العنف، ويفاقم المظالم التي يستغلها الإرهابيون، ويهيئ الظروف المؤدية إلى انتشار الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، دعا الأمين العام في إحاطته المتعلقة بالسياسة العامة بشأن الخطة الجديدة للسلام، إلى جيل جديد من عمليات مكافحة الإرهاب يقودها شركاء أفارقة بولاية من مجلس الأمن في إطار الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، مع ضمان التمويل من خلال أنصبة مقرر. وينبغي أن

وغيرها من الجماعات المسلحة، مع استمرار الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات الإرهابية. وفي المنطقة الشرقية من البلد، لقي نحو 500 شخص حتفهم بسبب أعمال العنف التي ينفذها الإرهابيون. كما جدد النزاع وعدم الاستقرار في السودان الاهتمام بوجود ونشاط داعش والجماعات الإرهابية الأخرى في ذلك البلد.

وخارج أفريقيا، تزداد الحالة في أفغانستان تعقيدا، حيث تتحقق الآن المخاوف من وقوع الأسلحة والذخائر في أيدي الإرهابيين. ونقيد التقارير بأن القدرات العملياتية داخل البلد للجماعة المسماة بولاية خراسان التابعة لداعش، والمدرجة في قائمة الجزاءات تحت اسم "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان"، قد زادت وأن الجماعة باتت تشن هجمات أكثر تطورا ضد أهدافها من حركة طالبان والمنظمات الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن وجود ونشاط نحو 20 جماعة إرهابية مختلفة في البلد، إلى جانب التدابير القمعية التي اتخذتها سلطات الأمر الواقع لطالبان وغياب التنمية المستدامة والحالة الإنسانية المتردية، يشكل تحديات كبيرة للمنطقة وخارجها.

ولا تزال هذه الصورة المعقدة قائمة على الرغم من المبادرات الناجحة لمكافحة الإرهاب التي اتخذتها الدول الأعضاء. وقد أحرز تقدم في استهداف القدرات المالية لتنظيم داعش وكوادره القيادية، بما في ذلك وفاة زعيم داعش في وقت سابق من هذا العام، وهو ما أكدته التنظيم نفسه بعد الانتهاء من إعداد التقرير. وكان لهذه التدابير أثر ملحوظ على عمليات التنظيم في العراق والجمهورية العربية السورية وفي أماكن أخرى. كما أن مبادرات مكافحة الإرهاب في مصر وموزامبيق واليمن حدت بشكل كبير من القدرة على تنفيذ عمليات. ومع ذلك، لا يزال خطر عودة ظهور داعش قائما.

فنتيجة لجهود مكافحة الإرهاب، تحول تنظيم داعش لاعتماد هياكل لا مركزية أقل هرمية وأكثر تشابكا، مقتديا بتنظيم القاعدة، مع زيادة الاستقلالية العملياتية للجماعات المنتسبة له. وبينما لا يوجد سوى القليل من الأدلة على أن القيادة الأساسية تمارس القيادة والسيطرة على الفروع الإقليمية، فإن الروابط المالية والدعائية وغيرها لا تزال

أعطي الكلمة الآن للسيدة غيرمان.

السيدة غيرمان (تكلمت بالإنكليزية): أتوجه بخالص الشكر إلى أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لإطلاعهم على التقرير السابع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش (S/2023/568). كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على استعراضه العام وأن أشيد بكل من مكتب مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على تعاونهما الوثيق في صياغة التقرير.

وكما يوضح التقرير، لا يزال تنظيم داعش بارعا وطموحا، على الرغم من تضاؤل سيطرته الإقليمية. وسأسلط الضوء في إحاطتي على أربعة اتجاهات رئيسية من الفترة المشمولة بالتقرير.

أولاً، استمر النشاط الإرهابي في الحدوث في أغلبه في سياق نزاعات قائمة. فالمشهد الجغرافي السياسي المجزأ، بما في ذلك وجود جماعات إرهابية تعمل في مناطق متعددة، وظهور مناطق نزاعات جديدة، وتزايد التعقيدات في حالات النزاع المسلح، قد أوجدت تحديات إضافية للدول الأعضاء وجعلت حل النزاعات أكثر صعوبة. وكما أبرزت خطة الأمين العام الجديدة للسلام، يتطلب ذلك الاتجاه نهجا شاملا يدمج السعي المتعمد إلى تحقيق السلام بينما يعالج أيضا الأسباب الجذرية للعنف والظروف التي قد تقضي إلى التطرف والإرهاب، بدلا من الاستمرار فقط في الاستجابات ذات الطابع الأمني المفرط في مكافحة الإرهاب.

ثانياً، يرحب التقرير بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء لإعادة مواطنيها من شمال شرق الجمهورية العربية السورية، ومنهم من يُعاد لأول مرة، وهو تطور جدير بالثناء. يجب أن نقر بالتحديات المعقدة التي تواجهها الدول الأعضاء في معالجة الوضع المزري في المخيمات في شمال شرق الجمهورية العربية السورية، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في داعش.

ويجب في الوقت نفسه أن نتذكر مسؤولية الدول الأعضاء عن تقديم الإرهابيين إلى العدالة وإظهار التعاون الدولي في الجهود الرامية إلى القيام بذلك. ويتطلب ذلك أيضا نهجا شاملا يشمل المجتمع بأسره

تتماشى تلك العمليات مع مجمل مجموعة أدوات الأمم المتحدة وآلياتها المخصصة للتصدي للأنشطة.

ثالثاً، وفيما يتعلق بالوقاية، تؤكد طبيعة التهديد الذي يشكله داعش على الحاجة إلى مزيد من التكامل بين الاستجابات الأمنية والتدابير الوقائية. ويلزم بذل المزيد من الجهود لتحديد أولويات جهود الوقاية وزيادة الاستثمار فيها بشكل كبير. ومن شأن التنفيذ المتكامل والمتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أن يساعد على ضمان هذه النقطة بالذات.

وأخيراً، تثير التطورات في بعض أنحاء أفريقيا قلقاً بالغاً وهي ترتبط بنزاعات قائمة ومظالم محلية. إن مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب الذي ينظمه مكتب مكافحة الإرهاب وحكومة نيجيريا، والذي سيعقد في أبوجا في العام المقبل، سيتيح فرصة لمضاعفة الدعم الدولي واستكشاف نهج عابرة للقارات للتعامل مع هذه الحالة.

إن اتخاذ الجمعية العامة للقرار 298/77 بشأن استعراضها الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب قد أدى إلى استمرار توافق الآراء المتعدد الأطراف القائم منذ أمد بعيد بشأن مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يكون اتخاذ هذا القرار بمثابة تذكير بأن توافق الآراء لا يأتي بسهولة. ومع ذلك، فما أن يتحقق فإنه يؤكد من جديد وحدة صف الدول الأعضاء ضد الإرهاب.

إن مكافحة الإرهاب ومنعه يتطلبان التزاماً طويل الأجل، فضلاً عن جهود متواصلة ومنسقة. وأرحب بالدعم الذي أعرب عنه جميع أصحاب المصلحة للجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب في أسبوع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لعام 2023 في نيويورك. وأتطلع إلى التعاون الوثيق مع الشركاء بشأن الأولويات الرئيسية التي تم تحديدها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء. إن الأمم المتحدة، بما فيها مكتب مكافحة الإرهاب والاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، ستواصل دعم الدول الأعضاء في مساعيها للتصدي لآفة الإرهاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

مكافحة الإرهاب تقيم أطر العدالة الجنائية بهدف تعزيز المساءلة عن الأعمال الإرهابية وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة والمعايير الدولية. واشتركت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مع فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع في استكشاف سبل إعمال العدالة الجنائية فيما يتعلق بجرائم العنف الجنسي والجنساني عندما ترتكبها جماعة مصنفة إرهابية أو عندما تُرتكب بنية الإرهاب. ويتضح، استنادا إلى تجارب الممارسين في الميدان ووجهات نظر المجتمع المدني، أن تحقيق المساءلة والعدالة هو سبيلنا الوحيد للبدء في التصدي للخوف والدمار اللذين يلحقهما الإرهاب بالأفراد والمجتمعات والبلدان.

إذا أردنا أن نتصدى بنجاح للتهديد المعقد الذي يشكّله تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية، فعلينا أن نتعلم من تجارب الماضي بينما نعمل في الوقت نفسه على تحديد التهديدات الجديدة والناشئة ومعالجتها. وفي ذلك الصدد، تواصل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية التابعة لها العمل مع شركائنا لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها استخدام الأدوات والتطبيقات التكنولوجية الجديدة، من قبيل الذكاء الاصطناعي التوليدي وأنظمة التعلم الآلي وغيرها من المنصات الإلكترونية الناشئة، في تحديد التهديدات وتعزيز قدرات الدول على مكافحة الإرهاب. وفي أعقاب اعتماد إعلان دلهي، ما فتئت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تتشاور مع شركاء الأمم المتحدة ومراكز الفكر والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لوضع مجموعة من المبادئ التوجيهية غير الملزمة للدول الأعضاء. وستساعد هذه المبادئ الدول الأعضاء في منع استخدام التكنولوجيات المالية الناشئة وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ومنظومات الطائرات المسييرة لأغراض إرهابية وكشف تلك الاستخدامات وتعطيلها.

سعيًا لتقديم مزيد من الدعم لما تبذله الدول الأعضاء من جهود لمكافحة تمويل الإرهاب، أصدرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أيضًا تقييمين موجزين لمواضيعيين للثغرات والمجالات التي تتطلب اتخاذ مزيد من الإجراءات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة

والحكومة بأسرها من أجل محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وتواصل الأمم المتحدة مساعدة الدول الأعضاء التي تواجه تحديات تتعلق بعودة رعاياها، بما في ذلك من خلال الإطار العالمي للدعم المقدم من الأمم المتحدة لرعايا البلدان الثالثة العائدين من الجمهورية العربية السورية والعراق. ومن خلال ذلك الإطار، تقدم الأمم المتحدة الدعم بشأن الحماية القانونية للأطفال، والأمن والمساءلة للبالغين، وإعادة التأهيل والخدمات الانتقالية، وإعادة الإدماج.

ثالثًا، الوجود العملي لداعش في أجزاء من أفريقيا آخذ في التطور. ولذلك من الضروري أن تقدم الأمم المتحدة دعماً مفضلاً وشاملاً للدول الأفريقية الأعضاء من أجل تعزيز قدرتها على معالجة الظروف الكامنة المؤدية إلى الإرهاب وتعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للإرهاب، واستجابات إدارة الحدود، والجهود الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الكيانات التابعة لاتفاق الأمم المتحدة العالمي لتتسيق مكافحة الإرهاب بتعزيز شراكاتها مع بعض البلدان الأفريقية من أجل التصدي للتهديدات الناشئة، وخاصة في شرق وغرب أفريقيا وحولهما، ولا سيما في منطقة الساحل. وتركزت جهود الكيانات على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتصدي للصلة بين الجريمة المنظمة والإرهاب ومنع سفر الإرهابيين وحماية الأهداف المعرضة للخطر وتعميم تدابير التصدي للإرهاب القائمة على مراعاة نوع الجنس وحقوق الإنسان. وفي هذا العام، أكملت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بالنيابة عن اللجنة، أول زيارتين تقييميتين شاملتين إلى كل من بنين في آزار/مارس وجمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه. وركزت الزيارتان على مسائل من قبيل تهديد الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب وتدخلات العدالة الجنائية ومكافحة تمويل الإرهاب وتدابير إنفاذ القانون وإدارة الحدود والتعاون الدولي وحقوق الإنسان والأبعاد الجنسانية.

رابعًا، كثفت الأمم المتحدة جهودها الرامية لمحاسبة تنظيم داعش على جرائمه. وفي ذلك الصدد، واصلت المديرية التنفيذية للجنة

2014. وتعرضتُ لجميع أشكال العنف جسدياً ونفسياً ومعنوياً. فتاة حملت في العشرينات من عمرها بأن تكمل دراستها وتكون عائلة وتعيش حياة بسيطة في قريتها في سنجار. ولكن شاء القدر بأن تتغير المعادلة وتصبح جميع أحلامها في أيدي عناصر داعش وسجونهم. وبدلاً من الدراسة، أصبحتُ جارية. وبدلاً من تكوين عائلة، أصبحت تلك الفتاة تباع وتشتري من قبل عناصر تنظيم داعش. حالها حال الآلاف من النساء الأيزيديات الأخريات اللواتي تعرضن لأبشع أنواع الجرائم أثناء وبعد اختطافهن من قبل داعش من بلدتهن سنجار.

ولا حاجة لأن أسرد لكم المزيد من قصص النساء الأيزيديات. فقد تحدثت قبلي هنا، في مجلس الأمن السيدة نادية مراد (انظر S/PV.9016) والكثير من النساء الأيزيديات عن العنف القائم على الأسس الاجتماعية والجنسية والعنف الجسدي واللاإنساني المرتكب بحق الآلاف من النساء الأيزيديات من قبل عناصر داعش ومجموعات إرهابية أخرى. ولا يزال الكثير منهن يواجهن هذه الظروف ولم يتم تحريرهن حتى الآن.

ربما سمع الكثيرون ورأى الكثيرون ما حدث للأيزيديين في 3 آب/أغسطس 2014، عندما هاجمت قوى داعش المناطق الأيزيدية في سنجار. وأنا على دراية بأن معظم الدول والاتحادات علمت بما حدث وبما ارتكب، ولكن الإبادة الجماعية لا تزال مستمرة للآن، ونحن نعيش الآن في السنة العاشرة من استمراريتها.

وسوف أعيذ إلى ذاكرة أعضاء مجلس الأمن أدلة تؤكد تماماً أنه لم تُبذل جهود إضافية لإنهاء الإبادة وتحقيق العدالة والاعتراف الكامل بالإبادة الجماعية وإيجاد بيئة آمنة وسلامة لعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية.

باسم الإنسانية وباسم السلام وباسم العدالة، أتحدث إلى المجلس اليوم عن رسالة إنسانية فيها رجاء وفيها نداء للوقوف على معاناة النساء في المجتمعات الضعيفة والمضطهدة من الأقليات واللواتي يتعرضن للعنف بين حين وآخر دون وجود آليات لحمايتهن. إن العنف ضد النساء في الشرق الأوسط، بما في ذلك في العراق، ليس وليد اليوم

بتمويل الإرهاب. ويهدف هذان التقييمان إلى توفير المعلومات اللازمة ليصمم مكتب مكافحة الإرهاب وغيره من الوكالات المنفذة برامج محددة الأهداف للمساعدة التقنية وبناء القدرات، ويمكن الإطلاع عليهما من خلال الموقع الشبكي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

أود أن أؤكد أنه من الأهمية بمكان أن تشكل تدابيرنا لمكافحة الإرهاب جزءاً من نهج شامل للتصدي لخطر الإرهاب. ويجب أن تكون جهودنا مبنية على الأدلة ومصممة حسب الحالة ومراعية للسن ونوع الجنس ومتوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان، كما يجب أن تُخصص موارد كافية لجهود المنع. وبالإضافة إلى ذلك، سنواصل العمل مع مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الأوساط الأكاديمية والجهات البحثية الشريكة وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين ومنظمات المجتمع المدني وممثلي النساء والشباب والقطاع الخاص.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالتنفيذ الناجح لولايتها في إطار التوجيهات السياسية الصادرة عن لجنة مكافحة الإرهاب ودعمًا لجهود الدول الأعضاء الرامية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة غيرمان على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة خلف.

السيدة خلف: أنا ممتنة لهذه الفرصة للتحدث إلى مجلس الأمن باسم النساء الأيزيديات اللواتي تعرضن للعنف والاضطهاد من قبل تنظيم داعش والنساء من المجتمعات الأخرى المهمشة حول العالم. وأتقدم بجزيل الامتنان والعرفان لبعثة الولايات المتحدة في مجلس الأمن على دعوتهم لي وإتاحة هذه الفرصة لي لأتحدث أمام الأعضاء وألقي على مسامعهم رسالتي.

بداية، أود أن أعرف المجلس بنفسني بشكل مختصر قبل التعمق في تفاصيل رسالتي. اسمي فريدة خلف، رئيسة "منظمة فريدة العالمية" وناجبة أيزيدية من سجون تنظيم داعش من قرية كوجو. وكبقيّة النساء الأيزيديات، تم اختطافي من قبل عناصر تنظيم داعش في آب/أغسطس

إن إطالة النزوح من شأنها أن تجلب الكثير من المشاكل والتحديات للمجتمعات والنساء على وجه الخصوص، لا سيما من الناحية النفسية والتعليمية، وفقدان الأمل والثقة في الحاضر والمستقبل. وهذا ما يمر به الكثير من المجتمعات حول العالم، ومن ضمنهم مجتمعي الأيزيدي الذي يعيش في السنة العاشرة من النزوح.

كل هذه القضايا هي بؤر ومؤشرات لازدياد أعداد المهاجرين. وهذا حق شرعي لهم للبحث عن ملاذ آمن وقانون وأحكام تضمن سلامتهم وتحترم خصوصياتهم الدينية والعرقية. وأرى من حقهم أيضا أن يحصلوا على اللجوء في الدول التي يذهبون إليها لأنهم نجوا من الإبادة، وهربوا من انتهاكات مستمرة في حقهم، ومن خطابات الكراهية والاعتقادات الخاطئة، وعدم احترام هويتهم الدينية.

إن تنظيمي داعش والقاعدة ارتكبا جميع أنواع العنف الجنسي تجاه النساء، وهذا أمر لا يمكن إخفاؤه. وقد ظهر ذلك للعلن بعد أن ارتكب تنظيم داعش جرائم بحق النساء الإيزيديات. لا يزال هناك حاجة إلى المزيد من الجهود لوقف العنف الجنسي وتحقيق العدالة تجاه الجناة الذين ارتكبوا هذه الممارسات العنيفة بحق نساء حول العالم.

إن مجلس الأمن كان له دورة عظيم، وقرار تاريخي 2597 (2017) في تشكيل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتكللت هذه الجهود بقرار هذا المجلس أن ما تعرض الأيزيديون على يد تنظيم داعش يرتقي إلى مستوى الإبادة الجماعية. وهذا بعد ذاته إنجاز وتحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية الأيزيدية.

كل الشكر والامتنان لحضراتكم وجهودكم على هذه القرارات وهذه الجهود، وكذلك جهود المحكمة الاتحادية في فرانكفورت في ألمانيا على محاسبة المجرمين. ولكن علينا جميعا أن نعلم أن هذا ليس كافيا؛ والكثير من الجهود الدولية، لا يزال مطلوبا لمحاسبة المزيد من المجرمين، وفتح محاكم بالجرائم الذي ارتكبت في حق النساء. من خلال كلمتي هذه، أود أن أبين أنني شخصيا، ومئات الضحايا الإيزيديات الأخريات مستعدات للمجيء إلى المحاكم للشهادة على

ولم يأت مع مجيء داعش فقط. بل كان يُمارس إبّان فترة وجود تنظيم القاعدة الإرهابي وغيره من المجموعات الإرهابية التي استغلت النساء كفريسة لممارسة الاضطهاد والعنف بحقهن.

أقف اليوم أمام مجلس الأمن بقوة وشجاعة، ليس بجهد شخصي فقط، وإنما بدعم من عائلتي ومجتمعي وأصدقاء الأيزيديين من المجتمعين المحلي والدولي. فلولا مساعدتهم للنساء الناجيات، لما كنا هنا اليوم نتحدث. الكثير من دول العالم، دون ذكر الأسماء، قدمت الكثير لمجتمعنا من خلال اعترافها بالإبادة الجماعية، وإيصال المساعدات الإنسانية لهم في المخيمات ومناطق عودتهم. لكن الواقع الحالي يتطلب الكثير من الجهود والمساعدة لتحقيق العدالة ومحاسبة عناصر تنظيم داعش في المحاكم الدولية. والواقع لا يزال يتطلب الكثير من أجل عودة النازحين الآمنة وبكرامة والبحث عن المختطفين الذين لا يزالون في الأسر.

العنف سيظل قائما وبشكل فعلي، ما دام هناك نزاعات مسلحة وحروب، ونزوح وتهجير قسري. العنف لن يتوقف إلا بوجود القانون وتحقيق العدالة. نحن، في مجتمعنا الآن، لا نزال نعيش إبادة مستمرة، وقد دخلنا السنة العاشرة منذ بدايتها. إذ لا يزال 2 700 شخص مخنقين، ومصيرهم مجهول، ومن بينهم نساء وأطفال. إن كان تنظيم داعش قد انتهى على أرض الواقع، فأين هم الآن؟ ومع من؟ وفي أي دولة؟ الأماكن معروفة والدول معروفة، ولكن الجهود الحقيقية لتحريرهم غائبة. أقول ذلك بكل أسى وأسف.

لا يزال 70 في المائة من أفراد المجتمع الأيزيدي نازحين في مخيمات تفتقر لأساسيات العيش الكريم، في حين أن أغلب الخيم لم تستبدل حتى الآن ونحن في السنة العاشرة من النزوح. ربما نتساءلون عن سبب بقاءهم في المخيمات. السبب هو أن مناطقهم لم يعاد بناؤها بعد، ولا وجود حقيقي لتعويضات عادلة. ولا تزال مناطقهم تشهد نزاعا عسكريا وسياسيا وأمنيا، وبدون إدارة شرعية رسمية من الدولة. والأمر المؤسف جدا أنه لا توجد جهود فعلية وحقيقية، محليا ودوليا، لإنهاء ملف النزوح، وتوفير آليات وطرق تضمن عودة النازحين إلى مناطقهم بسلام وكرامة.

على السلام والأمن الدوليين، وعلى إحاطتهما. وأتوجه بالشكر إلى السيدة خلف مقدما، لأنني سأتكلم قبل أن تتشاطر معنا بشجاعة قصتها الشخصية، التي أتطلع إلى سماعها. فالدور القيادي الذي تضطلع به بصفته ضحية ومدافعة يشكل مصدر إلهام كبير لنا جميعا. وستوضح قصتها الأساليب البشعة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية مثل تنظيمي داعش والقاعدة لترويع المدنيين، ويجب أن نحاسب جميع المسؤولين عن تلك الشرور.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز تحقيق العدالة والمساءلة عن جميع أعمال العنف الجنسي المتصلة بالنزاع، وهذا الالتزام منصوص عليه في مذكرة الرئيس بايدن بشأن تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي حزيران/يونيه، صنفت الولايات المتحدة اثنين من قادة تنظيم داعش ضمن الفئة الخاصة من الإرهابيين العالميين. فقد ارتكب كلا الشخصين أعمال عنف جنسي ضد الأيزيديين وكانا مسؤولين عن اختطاف النساء والفتيات الأيزيديات واستعبادهن. وقد شكّل إدراج هذين الشخصين في هذه القائمة عملا تاريخيا، فقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يثمر فيها إيلاء تركيز مكرس للعنف الجنسي المتصل بالنزاع عن فرض جزاءات من الولايات المتحدة. ولن نتوقف أبدا عن النضال من أجل تحقيق العدالة، ولن ننسى النساء والأطفال الأيزيديين الذين يتجاوز عددهم الـ 700 2 الذين لا يزالون في عداد المفقودين.

يجب أن نستخدم كافة الأدوات المتعددة الأطراف المتاحة لنا، بما في ذلك جزاءات الأمم المتحدة، للحيلولة دون ارتكاب أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بالنظر إلى الآثار المدمرة المترتبة عن هذا النوع من العنف على الضحايا والمجتمعات المحلية ومدى قدرته على زعزعة استقرار المجتمعات. ونحث الدول الأعضاء على زيادة تمويلها لوكالات الأمم المتحدة وشركائها الذين يعملون على تقديم خدمات شاملة للناجين من العنف الجنساني. ويمكن أن يكون لتلك البرامج تأثير كبير على حياة الضحايا. فلا بد من تمويلها، خاصة وأن النساء والفتيات الأكثر ضعفا في العالم في أمس الحاجة إليها

الجرائم التي ارتكبت بحقنا. وهذا أمر ممكن ومنطقي من خلال دعم ومساعدة أعضاء هذا المجلس ومحاكمهم.

كذلك هنا، أود الإشارة إلى أن البرلمان العراقي بصدد مناقشة قرار عفو عام بحق السجناء وآلاف من عناصر تنظيم داعش والمنتمين له، الذين يشملهم هذا القرار، كونهم محكومين بموجب المادة 4 من قانون الإرهاب. وهذا استخفاف وإجحاف بحق ما تعرضت له النساء الأيزيديات وضحايا الإبادة الجماعية الأيزيدية. وهنا، نطالب المجلس بالعمل مع الحكومة العراقية لعدم شمول عناصر تنظيم داعش بهذا القرار المجحف.

عشر سنوات مرت، والناس لا يزالون يعيشون في مخيمات النازحين تحت حر الصيف وبرد الشتاء. أتمنى لو ترسل الدول الأعضاء الـ 15 في هذا المجلس 15 ممثلا عنهم للعيش 10 ساعات فحسب في هذه المخيمات؛ ليعيشوا هذه القساوة التي يواجهها النازحون الأيزيديون لعشر السنوات كاملة. ولأن تنظيم داعش وعناصره الذين ارتكبوا الإبادة لم يكونوا عراقيين فقط، بل كانوا من مختلف الجنسيات العالمية، فإنه يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية استرجاع حقوق وكرامة ضحايا هذه الإبادة.

أنا ممتنة وشاكرة لتعاطفكم معنا وبكائكم عند سماع قصصنا أنا ونادية مراد والناجيات الأخريات، لكن هذا لن يجلب العدالة ولن يجبر الضرر أن لم يكن هناك أفعال على أرض الواقع. أمل في السنة القادمة أن لا نكرر هذه الأرقام والمعاناة والمطالب على مسامعكم، فسرد هذه القصص، وذكر الأرقام لعشرات السنوات، يعني أن الأمور ما زالت كما هي ولم يتغير الكثير على أرض الواقع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة خلف على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على ما اضطلعوا به من عمل في التقرير السابع عشر (S/2023/568) للأمن العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش

وفي جنوب آسيا، يجب على أفغانستان أن لا توفر الملاذ الآمن للجماعات الإرهابية، بما فيها تنظيم القاعدة وتنظيم داعش - ولاية خراسان، اللذين لا يزالان يضرمان طموحات لتنفيذ هجمات وأعلننا مسؤوليتهم عن هجمات مميتة في كل من أفغانستان وباكستان. واليوم، أود كذلك أن أدعو الدول الأعضاء إلى دعم زيادة الشفافية في تقييم لجنة مكافحة الإرهاب وتفعيله. وتتضمن تقارير الخبراء المحايدة تلك توصيات لتوجيه تقديم المساعدة التقنية المتصلة بمكافحة الإرهاب، ويصف تقرير الأمين العام بحق مكافحة الإرهاب بأنها تتطلب التزاما طويلا للأجل.

ويجب على المجتمع الدولي والمجلس أن يواصل الاستثمار في نهج المجتمع بأسره التي تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبذلك، يمكننا منع انتشار الإرهاب ومكافحته. ويمكننا إنقاذ الأرواح وإنهاء المعاناة التي لا داعي لها. ويجب علينا أن نعمل على وجه الاستعجال، وأن نعمل معا الآن.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة زابولوتسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر السيد فورونكوف والسيدة غيرمان على تحليلهما لأنشطة كيانات الأمم المتحدة الموكلة إليهما من أجل مكافحة تنظيم داعش. ونعرب عن دعمنا الكامل لمكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وننطق مع العديد من التقييمات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش (S/2023/568).

عند تحليل التهديد الإرهابي، من المهم التركيز لا على الأعراض بل على أسبابه الجذرية. وفي ذلك السياق، كثيرا ما يذكر المجلس المسائل المتعلقة بالتنمية والتخلف الاجتماعي والاقتصادي وضعف مؤسسات إدارة الدولة والحالات الأمنية أو الإنسانية المعقدة. ولكن، يجب علينا ألا ننسى أن تلك المشاكل غالبا ما تكون نتيجة لتدخل الغرب الجماعي في شؤون الدول النامية ذات السيادة وتنفيذ استراتيجيات

في الوقت الحالي. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن العديد من الأشخاص المقيمين في مخيمي الهول وروج للنازحين في شمال شرق سورية، وبعضهم من أفراد عائلات مقاتلي تنظيم داعش، هم أيضا من ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع والناجين منه. وتشكل الحالة في تلك المخيمات أزمة إنسانية وحقوقية وأمنية، وثمة حاجة ملحة لأن تعيد البلدان رعاياها منها. تعتبر الولايات المتحدة إعادة مقاتلي داعش المحتجزين والنازحين في مخيمي الهول وروج إلى وطنهم أولوية قصوى. فذلك سيساعد على ضمان عدم ظهور داعش مرة أخرى في سورية، ويمكنه منع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد شهدنا زيادة في عمليات الإعادة إلى الوطن على مدى الأشهر الستة الماضية، ونأمل أن تكون علامة على بذل جهود أكبر في المستقبل. وكذلك يجب على المجتمع الدولي أن يضمن عدم تعرض السكان الضعفاء للتجنيد من قبل المتطرفين العنيفين، بما في ذلك من خلال المساعدة على تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة.

وكما يسلط تقرير الأمين العام الضوء، يواصل تنظيم داعش استغلال النزاع وعدم المساواة لجذب الأتباع وتنظيم الهجمات الإرهابية. وتركز الولايات المتحدة بشكل خاص على التهديد الإرهابي المتزايد في جميع أنحاء أفريقيا، على النحو المبين في تقرير الأمين العام، ويساورنا قلق بالغ من أن سلسلة عمليات الاستيلاء العسكري في منطقة الساحل ستعرق مكافحة الإرهاب في المنطقة.

ونتطلع إلى مؤتمر القمة الأفريقي لمكافحة الإرهاب في أوائل عام 2024 وفرصة مناقشة حلول دائمة لتحديات الإرهاب في جميع أنحاء القارة. ولكن لنكن واضحين، يجب أن يتضمن مؤتمر القمة الانخراط مع منظمات المجتمع المدني لكي يكون مؤثرا.

وتواصل الولايات المتحدة تزويد شركائها الأفارقة بالمساعدة الحاسمة في تعطيل وإضعاف داعش والمنتسبين إلى القاعدة بطريقة تتفق مع القانون الدولي. وأود أن أكرر أن إنفاذ القانون القوي واستجابات الأجهزة الأمنية الأوسع نطاقا ضرورية لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

التابعة لها من سورية. وستتمكن السلطات الوطنية عندئذ من معالجة تلك المسألة وغيرها من المسائل بسرعة وفعالية أكبر.

ولننتقل الآن إلى الحالة في أفريقيا. لا شك أن داعش ظهرت في أفريقيا نتيجة عدوان الناتو على ليبيا، الأمر الذي أدى إلى انهيار الدولة في ذلك البلد الذي كان مزدهرا في يوم من الأيام. وننتذكر جيدا أن فرنسا والولايات المتحدة كانتا في طليعة ذلك الغزو العسكري غير المشروع. وبغية صرف الانتباه عن دورهما المدمر، يحاول هذان البلدان وحلفاؤهما إرجاع كل شيء إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة للدول وضعف مؤسسات الحكم وحتى تغير المناخ. غير أن تلك المشاكل ليست جديدة ولم تؤد في السابق إلى تطرف السكان ولم تشجع الإرهابيين على إنشاء معقل لهم في المنطقة.

وقد تغير الوضع بعد أن هاجم الغرب الجماعي ليبيا ودمرها، سعيا للإطاحة بحكومة اعتبروها غير مرغوب فيها، ونهب موارد البلد وثرواته الطبيعية وأشعل نيران فوضى خاضعة للسيطرة في الشرق الأوسط وأفريقيا. واليوم، تشهد منطقة الساحل أعلى مستوى من التهديد ويتحدث الغرب بلا نهاية عن المساعدة في مكافحته. ومع ذلك، وفي ظل هذه الخلفية، ظهرت معلومات تفيد بأن فرنسا تتعاون مع المنظمات الإرهابية في المنطقة، ولا سيما "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين".

وبالعودة إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، التي يجب ألا ننسى أنها نتيجة للسياسات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة المتبعة تجاه الدول الأفريقية، فإن أفريقيا لديها كل الموارد التي تحتاجها لتحقيق التنمية بصورة منسجمة. ومن المهم أن تبقى هذه الموارد في القارة وألا تذهب لتجهيز جنات عدن للآخرين في الغرب. ويجب مكافحة الاستعمار والاستعمار الجديد مكافحة تامة. ويعرف شركاؤنا الأفارقة أن بلدنا يدعمهم وما فتئ يدعمهم دائما في ذلك المسعى.

ولا يفوتنا أيضا أن نذكر أفغانستان. فالحالة في ذلك البلد هي أيضا مثال حي على استغلال الغرب لقضايا مكافحة الإرهاب لخدمة مصالحه الجيوسياسية الأنانية. والقوات الأجنبية التي تقودها الولايات المتحدة موجودة في ذلك البلد منذ أكثر من 20 عاما بذريعة مكافحة

الفوضى المنظمة من خلال تنظيم ثورات ملونة يشارك فيها متطرفون وإرهابيون من جميع المشارب.

ولم تغير الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة عاداتها الاستعمارية. واليوم، تحافظ على وجودها العسكري، الذي تعبت منه البلدان المتضررة لفترة طويلة تحت ذريعة ما يسمى بعمليات مكافحة الإرهاب. وتجدر الإشارة إلى عدم فعالية، إن لم يكن فشل، ما يسمى بعمليات مكافحة الإرهاب في كبح التهديد الإرهابي. وتبين تلك الحقيقة بوضوح أن الأهداف الحقيقية للوجود العسكري الأجنبي مختلفة تماما. فيجري الاستيلاء على الموارد الطبيعية للدول الأخرى بأقصى قدر من النشاط، تحت ستار مكافحة الإرهاب. ولتحقيق طموحاته الجيوسياسية، وصب الوقود على النزاعات التي تضطرم وخلق مظهر المقاومة الشعبية المفترضة "للأنظمة غير الديمقراطية"، يستخدم الغرب كل الوسائل الممكنة، ولا يتجنب تقديم الدعم للإرهابيين. وذلك يفسر محاولات تقسيم الإرهابيين إلى "جيد" و "سيء" و "ليس بذلك السوء".

وتقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين، الذي يجري النظر فيه اليوم، يوضح تماما الحجج التي أوجزناها. فهو يسلط الضوء على الشرق الأوسط وأجزاء من أفريقيا وأفغانستان باعتبارها أكثر المناطق إشكالية التي يواصل فيها تنظيم داعش والجماعات التابعة له اكتساب القوة. فما هو القاسم المشترك بينها؟ الجواب واضح تماما - الدور المدمر للغرب.

لنبدأ بالشرق الأوسط، حيث ظهر داعش كنتيجة مباشرة لعدوان الولايات المتحدة وحلفها على العراق. وحتى الآن، عندما هزم تنظيم داعش إلى حد كبير في العراق وسورية، لا تزال هناك جيوب للإرهاب في المناطق التي يحتلها الجيش الأمريكي بشكل غير قانوني.

إن التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب وعائلاتهم، الذين لا يزالون في السجون والمخيمات ومرافق الاحتجاز في شمال شرق سورية وتزرع فيهم نزع التطرف، ينبع أيضا من تلك المناطق. وتقدم الولايات المتحدة التوجيه والمشورة إلى الدول الأخرى بشأن التصدي لذلك التهديد. ولكن، أولا، يجب عليها هي نفسها أن تسحب القوات المحتلة

السيد أوسي - منساه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بالتتويه بالتقرير السابع عشر للأمين العام عن التهديد الذي يُشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2023/568)، وأن أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف والمديرة التنفيذية ناتاليا غيرمان على إحاطتهما المفيدتين. نقدر أيضاً المنظور الإضافي للسيدة فريده خلف، وهي إحدى الضحايا وإعلامية ومقدمة إحاطة منظمات المجتمع المدني.

إن التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، على السلام والأمن الدوليين هو تهديد ينبغي أن يستمر في جذب انتباه مجلس الأمن. وكما يبين تقرير الأمين العام المستكمل، هناك علاقة قوية بين مستوى التهديد وحدوث النزاعات. وتكشف الصلة أيضاً عن ضعف قدرة الدول في حالات النزاع على التصدي بفعالية لخطر الإرهاب بمفردها، وتؤكد أهمية الدعم الدولي والإقليمي لهذه المساعي.

من المهم أيضاً أن نفكر ملياً في النجاحات الملحوظة التي تحققت في جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب. ويؤكد التقرير على التقدم الكبير المحرز من خلال المبادرات التعاونية لمكافحة الإرهاب، ويسلط الضوء تحديداً على الإنجازات الأخيرة في موزمبيق وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث عطلت القوات الإقليمية والعمليات العسكرية المشتركة داعش وأنشطتها. وفي أوروبا، نجح الالتزام الراسخ لوكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات وقوات الأمن في منع الهجمات الإرهابية التي يقوم بها أفراد. وبفضل جهودها، تم رصد التهديدات المحتملة وتحبيدها بنجاح، مما أدى إلى منع العديد من الهجمات المدبرة.

ولكن، مع الإقرار بتلك التطورات وغيرها من أوجه التقدم التي أحرزناها في جهودنا الجماعية لمكافحة الإرهاب، سيكون من الأهمية بمكان أن نظل متيقظين وأن نعالج المسألة الحاسمة المتمثلة في عمليات نقل الأسلحة وإسهامها المحتمل في انتشار الإرهاب. فإلى جانب تأجيج النزاعات، توفر عمليات نقل الأسلحة على نحو غير

الإرهابيين؛ وفي ذلك الوقت، كان يوجد تنظيم القاعدة. وفجأة، قررت الولايات المتحدة الفرار من البلد، تاركة وراءها عدداً هائلاً من الأسلحة والمعدات العسكرية. ولم يكن هناك أي نجاح في هزيمة تنظيم القاعدة. والآن، ظهر تنظيم داعش أيضاً في أفغانستان. ونتيجة لذلك، فإن الأسلحة الغربية التي جلبت إلى البلد لمكافحة الإرهاب انتهى بها الأمر، من بين أماكن أخرى، في أيدي الإرهابيين أنفسهم، الذين يهددون السلام والأمن في وسط وجنوب آسيا. ومرة أخرى، نرى سيناريو مألوفاً يدعم انتشار الفوضى الخاضعة للسيطرة.

وبوسعنا أيضاً أن نرى استخدام الغرب للإرهابيين والمتطرفين لأغراضه الجيوسياسية في أوكرانيا. فالولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون رعوا النازيين الجدد وعززوهم، ثم استخدموهم كأداة للإطاحة بالحكومة الشرعية في الانقلاب الدموي في عام 2014. وبتوجيه من الغرب، أتيحت للنازيين الجدد الفرصة لترسيخ أقدامهم في الحكومة وهيئات إنفاذ القانون والهيئات العسكرية في البلد. ولسنوات عديدة، أرهبوا السكان المدنيين في دونباس، تحت غطاء الصمت الذي خلقته وسائط الإعلام الغربية، ومهما كان الأمر محزناً، فإن هذا الصمت خلقته كيانات الأمم المتحدة أيضاً. واليوم، فإن الحكومة في أوكرانيا، التي توجد بفضل الصدقات الغربية وحدها، لا تخجل من استخدام الأساليب الإرهابية؛ وفي الواقع، إنها تتباهى علناً بمثل هذه التكتيكات.

وفي هذا السياق الصعب يجب أن ننخرط في التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وبينما يكافح البعض هذه الآفة، يعمل آخرون على تأجيجها بأشكال جديدة وفي مناطق جديدة. وسيواصل الاتحاد الروسي بناء تعاون به بشأن مسائل مكافحة الإرهاب مع جميع الأطراف المستعدة للدخول في تفاهات بناء وعملية تهدف إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في القضاء على الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، دون جداول أعمال خفية أو معايير مزدوجة. وندعو إلى حشد الجهود لتحسين كفاءة وتنسيق التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب على أساس قواعد القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما أحكامه المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ممارسة بغیضة ينبغي إدانتها بصورة قاطعة لا لبس فيها. وعلينا أيضا أن نعمل على منع استغلال الأطفال في الأنشطة الإرهابية وأن نعطي الأولوية لحمايتهم ورفاههم.

وفي الختام، نؤكد على ضرورة أن نظل متيقظين نظرا لخفة حركة الجماعات الإرهابية وقدرتها على التكيف، ونشدد على الحاجة إلى التعاون الدولي وبناء القدرات إذا أردنا تجنب الثغرات في الجهود الوطنية، التي يمكن أن تخلق مواطن ضعف في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. ونشدد على أهمية ضمان عدم الانتقائية في استجابتنا لمكافحة الإرهاب، لأن الإرهاب، بغض النظر عن أشكاله أو مظاهره، يشكل خطرا على المجتمع الدولي. ويجب أن نعترف بخطورة الحالة وأن نسلّم بأنه لا يمكن لبلد واحد أن يكافح الإرهاب بمفرده. ومعا يمكن أن نتغلب على جدول أعمال داعش التوسعي والشائن.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتهما الإعلاميتين اليوم، وأشكر كذلك فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على عمله في إعداد التقرير (S/2023/568). كما أشكر السيدة خلف على إفادتها القوية. إن سردها المؤلم حول فظائع داعش يذكرنا بالآثر الأبدي لتلك الجرائم والأيدولوجية السامة التي نكافحها. وجميع الناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بمن فيهم الأيزيديون والمجتمعات الأخرى في العراق، يستحقون أن يروا العدالة تتحقق. نحن ندعم العراق وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من قبل داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام في متابعة مساءلة مرتكبي الجرائم من داعش، ونتطلع إلى تجديد ولاية فريق التحقيق في الشهر المقبل لمواصلة هذا العمل الهام.

وما زالت داعش تعاني من الضربات لحملتها، بما في ذلك مقتل زعيمها أبو الحسيني القرشي في نيسان/أبريل. ولكن التهديد أصبح أقل قابلية للتنبؤ به ويصعب اكتشافه والتحقيق فيه. ولذلك لا بد أن نواصل الضغط. ونواة داعش المتجددة في سوريا والعراق تبقى خطرا

مسؤول للمنظمات الإرهابية مثل داعش الوسائل اللازمة لتنفيذ أنشطتها المدمرة. ولمكافحة ذلك، يجب أن نعطي الأولوية لتحديد الأسلحة المسؤول وتعزيز تدابير مراقبة الحدود لمنع داعش من التوسع أكثر. وبتأمين حدودنا، يمكن إبطاء انتشار الأسلحة بشكل كبير وتقويض قدرة الجماعات الإرهابية على العمل. ويجب أن نعالج توافر الأسلحة لداعش في مناطق النزاع في أفغانستان والشرق الأوسط وأفريقيا، وكذلك قدرتها على تصنيع أجهزة متفجرة مرتجلة أصغر حجما وطموحاتها لتطوير قدراتها في مجال التسلح.

واستجابة للدور الذي يلعبه التمويل في تيسير نشاط الشبكات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية، التي تواصل الابتزاز والاختطاف للحصول على فدية من أجل جمع الأموال لأنشطتها الشائنة، فإننا نشجع على مواصلة تطوير وصقل الأدوات الرقمية التي يمكنها تتبع حركة الأموال خارج النظم المصرفية المخصصة لتمويل الإرهاب والإبلاغ عنها، مهما كانت المبالغ المحولة صغيرة. ويجب تنسيق جهودنا على نحو أفضل لتدمير الهياكل الأساسية المالية للجماعات الإرهابية. علاوة على ذلك، لا يمكننا تجاهل التوسع المقلق لأنشطة داعش في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، وهو ما أبرزه التقرير. ويستدعي ذلك تكثيف التعاون، لا سيما في مجالي تبادل المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي. والمبادرة القوية الرامية إلى مواجهة هذا التوسع تتطلب استجابة موحدة يتم من خلالها تبادل المعلومات وتقاسم الموارد بشكل فعال لتفكيك شبكات داعش والحد من أي توسع آخر. وفي هذا الإطار، ندعو إلى التعاون والدعم لمبادرة أكرا، التي تتطور كمنصة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب. ومن خلال تجميع مواردها ومعلوماتها الاستخباراتية، وبالدعم المتبادل، يمكننا بناء دفاع قوي ضد التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب في المنطقة.

ونسلم الضوء على وضع مقاتلي داعش وذويهم في السجون في شمال شرق سوريا وندعو إلى اتخاذ إجراء عاجل ومناسب لمعالجة هذه المسألة، بالنظر إلى التقارير المقلقة عن تجنيد الأطفال للقيام بعمليات انتحارية ووجود حوالي 11 000 مشتبه بانتمائهم إلى داعش في مرافق قوات سوريا الديمقراطية. إن تجنيد الأطفال في العمليات الانتحارية

لقد أحرز تقدم كبير في مكافحة داعش. ويشجعنا أن هذا التنظيم قد فقد السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي وأن الهجمات الإرهابية تم منعها أو تعطيلها. ولكن الخطر لا يزال قائماً. لجأت داعش إلى وسائل مبتكرة، مثل استخدام العملات المشفرة والتمويل الجماعي، لتمويل أنشطتها. كما حافظت على قدرتها على نشر الدعاية البغيضة وتجنيد الأشخاص من خلال منصات التواصل الاجتماعي. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تنامي أنشطة المجموعة في القارة الأفريقية ووجودها القوي في أماكن مثل أفغانستان وسوريا والعراق.

وكما يبين التقرير، فإن عودة ظهور الإرهاب تبرز أكثر في البيئات المتأثرة بالنزاعات. ويذكرنا ذلك بأن الإرهاب والنزاع المسلح يعزز كل منهما الآخر. ويكمن الحل الأكثر ديمومة لتلك الآفة في وضع استراتيجيات شاملة تعالج الأسباب الجذرية للنزاع من ناحية، والفكر المتشدد والتطرف العنيف المؤديان إلى الإرهاب من ناحية أخرى. إن الإقصاء الاجتماعي وبطالة الشباب وكرهية الأجانب والتمييز والتحيز وكرثة الحرب هي بؤر خصبة للإرهاب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغلب الاستثمار في التنمية على العمل العسكري إذا كان يريد حقاً أن يكسب معركته ضد الإرهاب. ومن الأهمية زيادة التركيز على التدابير الوقائية والوسائل السلمية لتسوية المنازعات. ويجب أن نعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وتسلم البرازيل بالدور الحاسم الذي تؤديه العمليات الإقليمية ودون الإقليمية المناهضة للإرهاب في مكافحة الإرهاب.

في أواخر حزيران/يونيه، توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها الجمعية العامة (انظر قرار الجمعية العامة 298/77). وقد بعث ذلك برسالة طيبة عن الوحدة والشراكة التي تمس الحاجة إليهما لمواجهة التحديات الراهنة. ومع ذلك، نحتاج أيضاً إلى القيام بالمزيد عندما يتعلق الأمر بمفاوضاتنا في الأمم المتحدة بشأن الصكوك بشكل عام، والمعايير والتعريفات بشكل خاص. ولا يوجد حتى الآن اتفاق على المعايير الدقيقة لما يشكل إرهاباً بموجب القانون

حقيقياً. ومخيمات النازحين داخليا توفر أرضاً خصبة للتطرف حيث يمكن لداعش التجنيد والعمل. وفي مخيم الهول، تركز المملكة المتحدة جهودها على تحسين الحالة من خلال المساعدة الإنسانية والاستجابة للعنف القائم على نوع الجنس وتوفير الحماية للأطفال.

وكما سمعنا، فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان ما زال يُظهر أن لديه القدرة على تنفيذ هجمات بارزة على أهداف مدنية ودولية داخل أفغانستان وتشجيع الهجمات في الخارج. وفي وقت سابق من هذا العام، عقدت المملكة المتحدة اجتماعاً افتراضياً للفريق الدبلوماسي المعني بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، بحضور 19 بلداً والذي شهد اتفاقاً على تكثيف وتنسيق الاستجابة لمكافحة التهديد الذي يشكله وجود هذا التنظيم. وفي الشهر الماضي، نشرت المملكة المتحدة تحديثاً لاستراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإرهاب لضمان المرونة في مواجهة التهديدات المتطورة والمواءمة مع حلفائنا الدوليين.

في أفريقيا، تتوسع داعش بسرعة. وينبغي لنا جميعاً في المجتمع الدولي أن نضاعف جهودنا. يجب أن نعالج الأسباب الجذرية التي تحرك الصراع في المنطقة ونتمكن من توسع المنظمات المتطرفة العنيفة. وفي منطقة الساحل، تقدم المملكة المتحدة الدعم المالي لمرافق الأمم المتحدة الإقليمية لتحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد، وهي مبادرة ستدعم المجتمعات المحلية.

وأخيراً، نشيد بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب. والمملكة المتحدة رحبت باعتماد الاستعراض الثامن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، من خلال قرار الجمعية العامة 298/77 والتنسيق الدولي مع قيام المجتمع المدني بدور رئيسي يظل أمراً أساسياً لعملنا.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أثني على الأمين العام لتقريره الشامل (S/2023/568) وأشكر وكيل الأمين العام فورونكوف، والمديرة التنفيذية غيرمان، والسيدة خلف، رئيسة منظمة فريدة العالمية، على عروضهم المفصلة.

العام الجديدة للسلام. فالتهديد الإرهابي، لا سيما في مناطق النزاع، يزداد تعقيدا. ويوضح الأمين العام في تقريره (S/2023/568) إلى أي مدى أصبحت الفروع الإقليمية لتنظيم داعش أكثر استقلالية وانخراطا في الديناميات المحلية. وفي ضوء تلك التطورات المثيرة للقلق، ثمة حاجة ملحة للغاية للاستثمار في تلك المجالات الأربعة بغية كسر حلقة العنف. ويجب أن تراعي استجاباتنا الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديدة للإرهاب وأن تحترم القانون الدولي احترامًا كاملاً. وعلاوة على ذلك، فإن الحوار الشامل وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والمحلي سيجعلان استجاباتنا أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى نقطتين.

أولاً، يجب أن تتم مكافحة الإرهاب دائماً في إطار القانون الدولي. فلننصت للإرهاب، الذي ينكر حقوق الإنسان، بحماية وتعزيز تلك الحقوق نفسها. وأوضحت السيدة خلف أن الجماعات الإرهابية تستخدم أشكالاً مختلفة من العنف الجنسي والجنساني لتدمير المجتمعات والسيطرة عليها وتشريد السكان ونشر الخوف وتعزيز قسيتهم. ويجب أن تركز استجاباتنا لهذه الفظائع على الضحايا. ويجب عدم تكرار هذه الجرائم، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وإن المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان شركاء أساسيون في هذه المهمة، ويجب أن يكونوا قادرين على العمل في ظروف آمنة ومحترمة.

ثانياً، يمثل حصول الجماعات الإرهابية والمنتسبين إليها على التكنولوجيات الجديدة خطراً كبيراً. ويجب أن تبذل جهود لمواجهة، على سبيل المثال، استخدام الشبكات الاجتماعية أو العملات الافتراضية لنشر الكراهية والتحضير للهجمات وتمويل الأنشطة الإرهابية. وفي الوقت نفسه، يجب ألا نعوق الإمكانات الهائلة التي يمكن أن توفرها التكنولوجيات الجديدة لمجتمعاتنا لمجرد الخوف من إساءة استخدامها. بل على العكس، فيمكن أيضاً استخدام هذه التكنولوجيات كأدوات لمنع الإرهاب ومكافحته بفعالية، ولكن فقط إذا استخدمت وفقاً للقانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتؤيد سويسرا إجراء حوار شامل في هذا الصدد بين الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. ويجب أن

الدولي. إن عدم وجود اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي يؤثر على قدرتنا على مواجهته بطريقة محكمة وجماعية.

يجب أن نكرر التأكيد على أنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يدع عدم الوضوح بشأن المسائل ذات العواقب الجنائية هو القاعدة في عمله. وينبغي للمجلس أن يحترم الإجراءات القانونية الواجبة عند تصنيف أفراد أو كيانات إرهابية جديدة. ويجب أن تستند القرارات المتعلقة بإدراج الإرهابيين من أفراد وكيانات إرهابية في القوائم إلى أدلة دامغة، دون ترك أي ثغرات من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج عكسية في مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المجلس مسؤولية كفالة ألا تعوق قراراته وصول المساعدة الإنسانية النزيهة إلى المدنيين المحتاجين، أو أن تسبب المزيد من المعاناة - وهو الشيء ذاته الذي كلف بمنعه. ويجب معالجة الآثار غير المقصودة لتدابير مكافحة الإرهاب بصورة شاملة. وينبغي تنظيم إجراءات مكافحة الإرهاب بطريقة تسمح للممارسين في المجال الإنساني والطبي بالعمل بشكل إنساني ومحايد وغير متحيز، في امتثال كامل للقانون الدولي الإنساني. وذلك أمر حاسم لكفالة أن تسهم إجراءاتنا إسهاماً فعالاً في القضاء على الإرهاب دون التسبب في أضرار جانبية.

أما وقد قلت ذلك، فإن البرازيل تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وتحت أي ذرائع أو مبررات. ويكرس دستورنا نبذ الإرهاب كمبدأ توجيهي لسياستنا الداخلية والخارجية. ولا نزال على استعداد للتعاون في مكافحة تلك الظاهرة البشعة.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. والشكر موصول لوكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان والسيدة فريده خلف على إحاطاتهم.

على نحو ما قال رئيس سويسرا في آذار/مارس: "إن ثقة شعبنا حاسمة للغاية لحرمان الإرهاب من أرضه الخصبة في الأجل الطويل". وحدد أربعة عناصر ضرورية لتحقيق ذلك، هي: سيادة القانون والمنع والشراكات والإدماج. وتلك العناصر مدرجة أيضاً في خطة الأمين

ومستدام، وأن ندعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور تنسيقي مركزي في عمليات مكافحة الإرهاب، وأن ننفذ تنفيذا كاملا القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأن ننشئ أوسع جبهة موحدة ضد الإرهاب.

ثانيا، يجب أن نمتنع عن تسييس مكافحة الإرهاب. فلا يوجد إرهابيون أخيار أو أشرار. وعندما يتعلق الأمر بالمنظمات الإرهابية والأفراد الذين يحدددهم المجلس، فإن جميع البلدان ملزمة بالتنفيذ الصارم للجزاءات ذات الصلة. وإن الكيل بمكيالين والانتقائية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب يتجاوزان في جوهرهما عن الأنشطة الإرهابية ويقوضان فعالية التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب. إننا نعارض ربط الإرهاب ببلدان وجماعات عرقية وأديان محددة، أو السماح للجماعات الإرهابية بالنمو والترعرع وشن هجمات عنيفة تحت ذريعة حماية الأقليات والحرية الدينية.

ثالثا، يجب أن نقضي على التربة الخصبة للإرهاب. وانعدام التنمية هو أحد الأسباب الجذرية لانتشار الإرهاب. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في تحسين اقتصاداتها والقضاء على الفقر وتعزيز التعليم وزيادة فرص العمل بغية حماية الشباب من التلقين العقائدي والتحرير من جانب المتطرفين. وبين تقرير الأمين العام (S/2023/568) أن النزاعات الإقليمية عامل آخر يوجب التهديدات الإرهابية ويزيدها. وينبغي أن نضاعف جهودنا لتعزيز التسويات السياسية للقضايا الساخنة والسعي إلى تحقيق استقرار الأوضاع، بما لا يترك أي فرصة للإرهابيين لاستغلالها. وينبغي للبلدان أيضا أن تعزز الحوار المتكافئ والتعايش في وئام بين الحضارات والأديان وأن ترفض ما يسمى بنظرية صدام الحضارات وأن تزيل التربة التي يمكن أن تتجذر فيها الأفكار المتطرفة.

رابعا، يجب أن نحسن إلى أقصى حد تخصيص الموارد. وفي الوقت الراهن، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على معالجة المسائل الرئيسية مثل إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الناشئة وتنويع

نناقش الطرق التي يمكننا من خلالها استخدام التطورات التكنولوجية الجديدة لصالحنا. ويبقى الهدف هو منع ومكافحة التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وغيره من الجماعات المصنفة جماعات إرهابية في إطار جهودنا الجماعية.

في الختام، من الملح أن نزيد الاستثمار في منع نشوب النزاعات والتطرف العنيف وفي كفالة احترام وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الوصول السريع والأمن ودون عوائق للمعونة الإنسانية. ولن يؤدي الإخفاق في ذلك إلا إلى تفاقم الظروف المفضية إلى الإرهاب. وإذا أردنا احتواء التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، يجب أن نعالج المظالم التي تستغلها تلك المنظمات وأن نقدم بدائل تقوم على الالتزام بسيادة القانون والمجتمعات المفتوحة والمزدهرة والشاملة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتيهما، وأشيد بمكتب مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على إسهامهما في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة خلف، ممثلة المجتمع المدني.

لا يزال الإرهاب، في الوقت الحاضر، يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ففي الشهر الماضي، وقعت هجمات إرهابية في باكستان وإيران، مسببة خسائر فادحة. ويبرهن ذلك تماما على أن مكافحة الإرهاب لا تزال رحلة شاقة تتطلب تعزيز التضامن والتنسيق الدوليين وبذل جهود شاملة لكبح انتشار القوى الإرهابية. وأود أن أشدد على النقاط الأربع التالية.

أولا، نحن بحاجة إلى تضافر الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. فالإرهابيون يعملون على نطاق واسع في شبكة معقدة من الأفراد السريعي الحركة، وهو ما يتجاوز قدرة أي بلد على التعامل معهم بمفرده. ويذكر تقرير الأمين العام (S/2023/568) بجلاء أن التعاون المتعدد الأطراف ظل أساسيا للتصدي بفعالية لخطر الإرهاب. وينبغي لنا جميعا أن نتمسك بمفهوم تحقيق أمني جماعي وشامل وتعاوني

يوليه في باكستان وفي 13 آب/أغسطس في إيران، وهي الهجمات التي أعلن داعش مسؤوليته عنها. يود وفد بلدي أن يعلق على خمس نقاط في تقرير الأمين العام.

أولاً، يجب أن نستمر في التصدي لمصادر تمويل داعش. وللقيام بذلك، يجب علينا بناء قدرات المنظمات الدولية المسؤولة عن مراقبة غسل الأموال واستخدام الأصول الافتراضية. ولذلك، رحبنا بانضمام صندوق النقد الدولي إلى اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب في أيار/مايو، مما سيسهم في الجهود المتعددة الأطراف لمعالجة هذه المسألة.

ثانياً، هناك حاجة إلى الحد من إمكانية الحصول على الأسلحة التقليدية واليدوية الصنع، بما في ذلك مكونات المنظومات الجوية غير المأهولة، والتي تعتبر، إلى جانب استخدام تكنولوجيا المعلومات، أساسية لتدبير وتنفيذ الهجمات الإرهابية. ويكتسي تنفيذ القرار 2370(2017) وعمل لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، لكفالة عدم وقوع تلك الأسلحة في أيدي جهات من غير الدول، أهمية بالغة في التصدي لتلك التحديات.

ثالثاً، ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من الظروف الإنسانية الخطيرة التي لا تزال قائمة في مراكز الاحتجاز في شمال سورية. فهي تؤثر في المقام الأول على النساء والأطفال وتوفر بيئة مثالية لداعش لتجنيد أعضاء جدد. وندعو إلى السماح للمنظمات الإنسانية بالعودة إلى تلك المناطق.

رابعاً، نؤيد دعوة الأمين العام إلى إعطاء الأولوية للإجراءات الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وتكرر إكودور تأكيد موقفها المتمثل في أن مكافحة الإرهاب يجب أن تشمل التركيز على معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة السائدة في العديد من البلدان.

أخيراً، وفي أعقاب اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، الذي احتفلنا به في 21 آب/أغسطس، نريد أن يظل ضحايا داعش أولوية بالنسبة للأمم المتحدة، وخاصة أولئك الذين يقعون

قنوات تمويل الإرهاب والصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وعدم كفاية مراقبة الحدود وإنفاذ القانون، وذلك عن طريق تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والنهوض بالتعاون القضائي. وبما أن أفريقيا والشرق الأوسط ووسط آسيا ومناطق أخرى تقع على الخطوط الأمامية للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في ضوء احتياجات بلدان تلك المناطق، توجيه المزيد من الموارد، حسب الاقتضاء، ودعم البلدان المعنية في النهوض بقدراتها على مكافحة الإرهاب على المستويين التشريعي والقضائي وعلى صعيد إنفاذ القانون من أجل تعزيز فعالية مكافحة الإرهاب.

وتدين الصين جميع أشكال الإرهاب وما فتئت تعلق أهمية كبيرة على التعاون الدولي بشأن مكافحة الإرهاب وتشارك فيه بنشاط وتدعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور تنسيقي مركزي. وفي السنوات الأخيرة، ومن خلال الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، قدمنا التدريب والمعدات لمكتب مكافحة الإرهاب وكيانات أخرى لمساعدة البلدان النامية في منع الإرهاب ومكافحته. كما نتعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع بلدان المنطقة في إطار منظمة شنغهاي للتعاون والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف لمكافحة الإرهاب وصون السلام والأمن الدوليين من أجل بناء عالم يسوده الهدوء والسلام للجميع.

السيد بيريس لوس (إكودور) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان والسيدة خلف على ما قدموه من معلومات وإحاطات استهلاكية.

يؤكد تقرير الأمين العام (S/2023/568) التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف باسم داعش، على السلام والأمن الدوليين. فلا تزال تلك الجماعة الإرهابية تستغل أوجه الهشاشة المحلية لتعزيز التطرف العنيف، لا سيما في العراق وسورية وبعض مناطق أفريقيا. والوضع في أفغانستان مدعاة للقلق بشكل خاص بسبب قدرة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان" على مواصلة هجماته في المنطقة، كما حدث في 30 تموز/

في الملاحظات التي أدلى بها الرئيس نيوسي، رئيس جمهورية موزامبيق، أمام مجلس الأمن في آذار/مارس الماضي، قال:

”يعتبر توسع نطاق الإرهاب تهديدا كبيرا وتسببه عوامل تختلف من سياق إلى آخر. فمن ناحية، يستند التطرف إلى متغيرات الهوية التي يغذيها التعصب، ومن ناحية أخرى، أدى التلاعب بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية إلى تسريع أنشطة التجنيد من قبل الجماعات الإرهابية، وخاصة بين الشباب.“ (S/PV.9296، صفحة 6).

إن الفقر وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي والتمييز على أساس الدين والثقافة هي ظروف جذرية حاسمة يتعين معالجتها بشكل أكثر إلحاحا إذا أردنا وقف انتشار الإرهاب. والبلدان مدعوة إلى مضاعفة جهودها لمكافحة الأنشطة الإجرامية، مثل غسل الأموال والتعدين غير القانوني، فضلا عن الاتجار بالأسلحة والمخدرات والمعادن الثمينة والآثار والبشر، التي توفر التمويل للإرهاب. وعلاوة على ذلك، نلاحظ بقلق المخاطر المرتبطة بإساءة استخدام الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا الجديدة والناشئة، بما في ذلك ألعاب الإنترنت والمنصات الشبيهة بها، التي تسمح لها بالتلاعب بالفضاء الرقمي والتواصل والتجنيد ونشر الروايات والتخطيط للهجمات.

كما أشار الأمين العام في وقت مبكر من هذا العام، فإن الإرهاب هو السبب الجذري والنتيجة للعديد من المشاكل التي ينظر فيها مجلس الأمن. وغني عن القول إننا يجب أن نظل متحدين ضد الإرهاب. ويجب أن نجدد التزاماتنا بتعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره، وأن نؤكد من جديد أن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بغض النظر عن الدافع وراءه.

فيما يتعلق بمنع الإرهاب ومكافحته، فإننا نشيد بعمل ودعم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في بناء قدرات البلدان على منع السفر الدولي للإرهابيين وكشفه والتحقيق فيه. وينبغي تعزيز هذه الجهود وإتاحة الفرص للبلدان الأكثر تضررا. ونشجع أيضا على بذل المزيد

ضحايا للعنف الجنسي أو العنف الجنساني وما زالوا يواجهون الوصم بسببه. ونشدد على أهمية عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمفوضية السامية لحقوق الإنسان تحقيقا لتلك الغاية.

إن الإرهاب تهديد عابر للحدود الوطنية ولا يوجد بلد بمنأى عنه، مما يعني أن التعاون الدولي في مكافحته أمر لا غنى عنه. ولذلك، نرحب باعتماد الجمعية العامة للاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه من هذا العام من خلال قرارها 298/77. فذلك يبعث برسالة مفادها أن الإرهاب غير مقبول بأي شكل أو مظهر وأننا، بوصفنا دولا أعضاء، قررنا اتخاذ تدابير مشتركة لمنع ومكافحته. وبالمثل، نلاحظ العناصر المتعلقة بمكافحة الإرهاب الواردة في ”خطة السلام الجديدة“.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة للمجلس على عقد جلسة اليوم بشأن مسألة حاسمة الأهمية وأن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على رؤاهما الثاقبة بشأن هذا الموضوع الملح. ونعرب أيضا عن شكرنا للسيدة فريدة خلف على إحاطتها.

انقضى ما يزيد قليلا على عقدين منذ أن بدأ المجلس، من خلال قراره 1368 (2001) و 1373 (2001)، النظر إلى أعمال الإرهاب الدولي باعتبارها تهديدا للسلام والأمن الدوليين أينما ارتكبت وأيا كان مرتكبوها. ولا يزال التطرف العنيف قضية عالمية وأحد التهديدات الأمنية الأكثر إلحاحا في أفريقيا. وفي أجزاء كثيرة من العالم، بما في ذلك أفريقيا، تمكنت الجماعات المسلحة المقاتلة التي تستخدم تكتيكات غير متناظرة وتتغلغل في المجتمعات المحلية من تضخيم المظالم المحلية والخلافات بين المجتمعات المحلية من أجل تعبئة الناس للانضمام إلى صفوفها وإثارة المشاعر المناهضة للحكومات. إننا نشهد بالفعل انتشارا متزايدا وعالميا للإرهاب، لا سيما في أفريقيا، حيث بلغ عدد القتلى المرتبطين بالجماعات المتشددة التابعة لتنظيمي القاعدة وداعش أكثر من 22 000 خلال الأشهر الـ 12 الماضية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 48 في المائة عن العام السابق.

من الجهود لتعزيز قدرات الدول على مكافحة إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة.

الأسباب الجذرية فحسب، بل أيضا في تجديد آلية لمنع الإرهاب يتم تنسيقها مع الدول الأعضاء.

نود أن نكرر دعوتنا إلى التآزر والتعاون المثمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ومن بين الأمثلة العديدة على الإنجازات الجديرة بالثناء التي حققتها عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في أفريقيا، نود أن نستشهد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبعثة التي ستخلفها، وهي بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال.

في الختام، تؤيد موزامبيق جميع الجهود الرامية إلى التنفيذ العملي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بما في ذلك، في جملة أمور، حماية النساء والشباب وجميع شرائح المجتمع من الإرهاب.

إن نشر بعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق لمكافحة الإرهاب مثال واضح آخر على التعاون الإقليمي الناجح في مجال مكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، أود أن أتناظر مع المجلس بعض الأنباء الواردة من موزامبيق، حيث تسفر جهود مكافحة الإرهاب عن نتائج إيجابية. ففي عملية مشتركة مع قواتنا المسلحة، قام شريكنا رواندا وبعثة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في موزامبيق بتحييد قيادة الجماعة الإرهابية وعقولها المدبرة في كابو ديلغادو خلال اليومين الماضيين. وسنواصل البناء على هذا النجاح حتى يتم القضاء على الإرهاب في موزامبيق.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، بداية، أشكر وكيل الأمين العام، السيد فورونكوف، والمديرة التنفيذية، السيدة غيرمان، على إحاطتهما الشاملتين. كما نقدر مداخلة السيدة فريدة خلف المؤثرة، وتسليطها الضوء على الجرائم البشعة التي تتعرض لها النساء والفتيات بسبب الأعمال الإرهابية، وعلى الدور المحوري للمرأة في مكافحة الإرهاب.

رغم التقدم الملموس الذي حققه المجتمع الدولي ضد الإرهاب، فإن الجماعات الإرهابية مستمرة في إعادة ضبط أساليبها وتغيير استراتيجياتها لتحقيق غاياتها المزعزعة للأمن والاستقرار الدوليين. ولهذا، نرى أن تقرير الأمين العام الذي أعده فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات بشأن تنظيم داعش والقاعدة (S/2023/568) يكتسي أهمية بالغة من حيث تسليطه الضوء على أساليب وأنماط وتحركات تنظيم داعش الإرهابي، لتمكين المجتمع الدولي من مكافحته بفاعلية.

من التطورات المقلقة التي أشار إليها تقرير الأمين العام في هذا الشأن استمرار استخدام التقنيات التكنولوجية لأغراض إرهابية واستغلال تنظيم داعش الأعمال المعادية للإسلام، مثل حرق المصحف الشريف، لإذكاء نار التعصب وخطاب الكراهية والدعوة لشن الهجمات الإرهابية. وتزداد الشواغل في ظل إشارة التقرير إلى استمرار الجماعات الإرهابية في أفريقيا توسيع رقعة سيطرتها، مستغلة انتشار النزاعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية والفراغ الأمني في الأراضي التي لا تتمتع بسلطة كافية للدولة. وهذا، بالإضافة إلى الأنشطة المماثلة التي يقوم بها الإرهابيون في مناطق أخرى حول العالم.

في آلياتنا المنسقة لمعالجة الظروف التي تسهم في انتشار الإرهاب، يتعين علينا مضاعفة جهودنا للقضاء على الفقر ومكافحة الاستبعاد وعدم المساواة. ويجب علينا أيضا الاستثمار في بناء قدرة المجتمعات على الصمود. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية الروابط الاجتماعية بين المجتمعات والهيئات أو المؤسسات الحاكمة. ويجب على الوكالات الحكومية وقوات الدفاع والأمن وعمليات دعم السلام الدولية أن تشارك مع المجتمعات المحلية لتوفير أنظمة الإنذار المبكر من أجل التدخل المبكر ضد الإرهاب والتطرف العنيف.

الأهم من ذلك، يجب أن نلاحظ أنه لا يوجد علاج أفضل وأكثر كفاءة للتهديد الذي يشكله الإرهاب من الوقاية. ويبين التاريخ حدود مجرد الرد على أعمال إرهابية وشبكة أو فعلية دون معالجة الظروف التي تؤدي إليها. وفي هذا الصدد، ومن أجل القضاء على هذه الآفة بشكل فعال، فإننا نشجع على زيادة الاستثمارات ليس في معالجة

ثالثاً، يجب مواصلة تطوير أساليبنا في منع ومكافحة استغلال الإرهابيين للتقنيات المتطورة، ومنها الذكاء الاصطناعي وأنظمة الطائرات المسيّرة والعملات المشفرة والمنصات الرقمية، والتي يُشكل وقوعها في أيدي الأفراد والجماعات الإرهابية تهديداً خطيراً على السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن التوافق على نهج جماعي مشترك وتعزيز الأطر القانونية لمواجهة هذه التهديدات، دون الحد من القدرة على الابتكار، أصبح ضرورياً ويتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات والقطاع الخاص.

رابعاً، من الضروري تنشيط وتسريع العمل على اعتماد اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب، فعلى الرغم من وجود اتفاقيات وقرارات دولية للتصدي للتهديدات المتنامية للإرهاب، ومنها استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إلا أن القضاء على هذه الآفة يتطلب اتفاقية دولية شاملة لتعزيز الإطار القانوني الدولي في هذا المجال.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على أنها ستواصل جهودها، بما في ذلك من خلال رئاستها للجنة مكافحة الإرهاب هذا العام، لتعزيز منظومة مكافحة الإرهاب لدى الأمم المتحدة.

السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ناتاليا غيرمان، على إحاطتهما. كما أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر السيدة فريدة خلف على شهادتها الشجاعة أمام المجلس بشأن المصاعب التي لا يمكن تصورها، بما في ذلك المصاعب الشخصية التي واجهتها، إبان فترة سيطرة تنظيم داعش.

نشدد على أهمية التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. فعلى الرغم من التقدم المحرز في استهداف عملياته المالية وقيادته، فإن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وفروعه الإقليمية لا يزال كبيراً.

وكما جاء في أحدث تقرير للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مواجهة هذا التهديد (S/2023/568)،

نُعرب هنا عن إدانتنا الشديدة لاستخدام تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، للعنف الجنسي والجنساني كأسلوب وأداة حرب، الأمر الذي يؤثر بشكل كبير وغير متناسب على النساء والفتيات ويهدف إلى إذلال السكان والسيطرة عليهم. ولذلك، نحن بأمس الحاجة لوقفة جادة من المجتمع الدولي لردع التهديدات الإرهابية العابرة للحدود، ويشمل هذا تنسيق الجهود ودعم الدول المتأثرة بالنزاعات وبناء قدراتها. ونتطلع في هذا السياق، إلى انعقاد القمة الأفريقية حول مكافحة الإرهاب، والتي يُنظمها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ونيجيريا في مطلع العام المقبل. وفي ضوء هذه التطورات، تود بلدي التأكيد على أربع نقاط:

أولاً، يجب تعزيز تدابير الوقاية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتطرف قبل أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إراقة دماء الأبرياء، مع بذل الجهود لبناء مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود في وجه التطرف. ويقتضي هذا اتباع نهج حكومي ومجتمعي شامل يركز على الاستثمار في التعليم، والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات، إلى جانب تمكين المرأة والشباب. ومن هذا المنطلق، عمل بلدي على المشاركة في صياغة قرار مجلس الأمن 2686 (2023) حول التسامح والسلام والأمن الدوليين والذي يدعو إلى اتخاذ نهج شامل لتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمي لمعالجة دوافع النزاعات. كما يشجع القرار جميع الشركاء، بما فيهم القادة الدينيون والمجتمعيون ووسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، على التصدي لخطاب الكراهية والتطرف، حيث نأمل أن يتم اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ هذا القرار، لأهميته في تحصين مجتمعاتنا من آفتي التطرف والإرهاب.

ثانياً، يجب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية، أو حضارة أو جماعة عرقية، إذ يُعد أي عمل إرهابي عملاً إجرامياً بحتاً ولا مبرر لارتكابه. ولهذا، يواصل بلدي التأكيد على ضرورة تجنب استخدام مُسميات تحت شعار الدين عند الإشارة إلى الجماعات الإرهابية مثل داعش، فعندما تستخدم الأمم المتحدة ومجلس الأمن تعبيرات مثل "الدولة الإسلامية"، فإنها تخل بذلك بحقيقة عدم صلة الإسلام بالإرهاب، فهذه المُسميات هي جزء لا يتجزأ من استراتيجيات الجماعات الإرهابية في تشويه الدين واستغلاله لتحقيق مآربها.

فإن التطورات في أجزاء من أفريقيا وأنشطة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان" في أفغانستان لا تزال تثير قلقا عميقا. على سيادة القانون.

وسأسلط الضوء على المجالات الرئيسية الثلاثة التالية، التي نعتقد أنها ضرورية لمنع خطر الإرهاب ومكافحته.

أولا، ينبغي أن نواصل التصدي لتمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال التكنولوجيات الناشئة مثل الأصول الافتراضية. وتؤيد اليابان مبادرات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن تسريع التنفيذ العالمي لمعايير الفرقة المتعلقة بالأصول الافتراضية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تطبيق اللوائح التنظيمية القائمة على المخاطر الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بما يتماشى مع القرار 2462 (2019).

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتهما. وأود أيضا أن أشكر السيدة فريده خلف على مشايرتنا تجربتها المريرة بل والمؤثرة. تدين ألبانيا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونعرب عن تعازينا لأسر ضحايا الهجمات الإرهابية.

ثانيا، لا تزال اليابان تشعر بقلق عميق إزاء إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيا. وعلى وجه الخصوص، كما نعلم جميعا، فإن الذكاء الاصطناعي التوليدي يتطور بصورة ملحوظة. وفي حزيران/يونيه، استضافت اليابان حدثا جانبيا بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وأستراليا، خلال أسبوع مكافحة الإرهاب، لتيسير المناقشات بشأن الاستخدام الخبيث للذكاء الاصطناعي التوليدي لأغراض إرهابية. وتلتزم اليابان بقيادة المناقشات في هذا المجال، بما في ذلك من خلال عملية هيروشيما للذكاء الاصطناعي، نحو ذكاء اصطناعي محوره الإنسان وجدير بالثقة.

ونشاط الأمين العام تقيمه بأن تهديد داعش والجماعات المرتبطة به للسلام والأمن لا يزال مرتقعا في مناطق النزاع. ولا تزال المنظمات الإرهابية تجد سبلا جديدة لاستخدام التكنولوجيا الناشئة لتنفيذ هجمات مميتة تستهدف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والمدنيين والبنية التحتية المدنية. ولا بد من إيقاف ذلك. وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة في قيادته والجهود المنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب، يواصل تنظيم داعش توسيع أنشطته، لا سيما في أفريقيا، حيث تغذية النزاعات القائمة والمظالم المحلية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء زيادة هذه الأنشطة في أفغانستان. ومن المهم جدا الحيلولة دون أن يصبح البلد ملاذا للإرهابيين ونحت حركة طالبان على التقيد بالتزاماتها التي تعهدت بها في ذلك الصدد.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية للمحتجزين في مخيمي الهول والروج، ولا سيما إزاء حالة النساء والأطفال. وهي تتطلب اهتماما عاجلا من المجلس ووكالات أخرى في الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه ينبغي لأعضاء الأمم المتحدة أن يعيدوا رعاياهم إلى أوطانهم تمشيا مع التزاماتهم. ويتطلب ذلك برامج فعالة لإعادة إلى

ثالثا، نشدد على أهمية الملاحقة القضائية المناسبة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب وعلى إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم، هم وأسرهم. ويتعين علينا بذل جهود لتعزيز قدرات الإدارة المحلية، وبالتالي الحد من مواطن ضعفها أمام الإرهاب والتطرف العنيف. وتدعم اليابان تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات من خلال وكالات الأمم المتحدة في مجالات تشمل مراقبة الحدود والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج والأمن البحري.

يشكل الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أحد أخطر التهديدات للسلام والأمن الدوليين. ولن ندخر جهدا لمنع الإرهاب ومكافحته، وهو

بشكل خاص السيدة خلف على إسهامها والشجاعة التي أظهرتها في مشاركة قصتها الشخصية معنا اليوم. وهو ما يشدد كذلك على ضرورة أن يصير المجلس على ضمان العدالة والمساءلة.

إن تقرير الأمين العام (S/2023/568) واضح. على الرغم من إحراز بعض التقدم الملحوظ، لا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم داعش وفروعه الإقليمية مرتفعا عبر المناطق الجغرافية الواسعة التي يتواجد فيها. إذ يستمر تنظيم داعش في تمرده ويحافظ على قدرته على شن هجمات لا تماثلية في العراق وسورية. كما أن الحالة في أفريقيا مثيرة للقلق، مع وجود تفاعل معقد بين الإرهاب والنزاع وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ ونقص الفرص الاجتماعية والاقتصادية. تشعر مالطة بالقلق إزاء تزايد العنف الإرهابي في مناطق الساحل والبحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

بالإضافة إلى ذلك، لئن كانت الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش في شمال أفريقيا ضعيفة، فإننا نشعر بالقلق إزاء أنشطة التنظيم مؤخرا في ليبيا، بما في ذلك التقارير عن تجنيد العلماء الذين يركزون على تطوير المواد البيولوجية. بالمثل، نحن قلقون من أن السودان قد يكون الآن بمثابة مركز لنقل مقاتلي شمال أفريقيا إلى جنوب ليبيا.

علاوة على ذلك، فإن التطورات الجارية في أفغانستان مقلقة جدا، حيث يزيد تنظيم داعش - ولاية خراسان من قدراته العملياتية في البلد. يمتد هذا التهديد أيضا إلى المنطقة الأوسع نطاقا، حيث أعلنت التنظيم مسؤوليته عن الهجوم الإرهابي المميت الذي وقع في شمال غرب باكستان في نهاية تموز/يوليه.

تستغل الجماعات الإرهابية المظالم الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن القصور في الحوكمة والمساءلة، للتطرف والتجنيد، لا سيما في أفريقيا. مع ذلك، فإن النهج العسكرية هي السائدة، مع عدم كفاية الاهتمام والاستثمار في الإجراءات الرامية إلى معالجة الدوافع الكامنة وراء التطرف العنيف. نردد دعوة الأمين العام إلى تحديد أولويات جهود المنع وزيادتها. وإلا فإننا نكلف أنفسنا بالتصدي لنفس التحديات الأمنية بصورة متكررة.

الوطن والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والتي يتعين مراعاة الاعتبارات الجنسانية فيها.

إن استخدام وعواقب العنف الجنسي والجنساني الذي يرتكبه داعش يبعثان على القلق العميق. ويشير تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكله داعش على السلام والأمن الدوليين وعن نطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2023/568) إلى أن العديد من ضحايا الإرهاب، ولا سيما أولئك الذين تعرضوا للعنف الجنسي أو الجنساني الذي ارتكبه داعش، لا يزالون يواجهون الوصم وأن الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب يلحق بهم أبلغ الضرر. ونرحب بعمل الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للناجيات الأيزيديات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ويجب أن نستثمر المزيد في برامج حماية الضحايا.

إن مكافحة الإرهاب أولوية نشاطها جميعا. وتؤيد ألبانيا اتباع نهج شامل للمجتمع بأسره يحترم حقوق الإنسان ويتماشى مع القانون الدولي ويراعي الاعتبارات الجنسانية ويعالج الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. ونرحب أيضا بالتركيز على الحوار بين الأديان والثقافات بوصفه أدوات فعالة في منع الإرهاب ومكافحته. وفي ذلك الصدد، ينبغي لنا أيضا أن نركز جهودنا على تنفيذ القرار 2462 (2019) بغية مكافحة تمويل الإرهاب. وفي هذا المقام، نعتقد أن دور التعاون الدولي مهم جدا. فتنفيذ معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أمر حيوي في قطع دابر التمويل لأغراض إرهابية.

في الختام، تؤكد ألبانيا من جديد التزامها بمكافحة الإرهاب وبالتنفيذ الناجح للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ولا سيما الركن الرابع المتعلق بحقوق الإنسان وسيادة القانون.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية غيرمان على إحاطتهما. أشكر

السيدة جaro - دارنو (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر السيدة غيرمان والسيد فورونكوف والسيدة خلف على إحاطاتهم. أود أن أشدد على نقطتين.

لا تزال تحديات الإرهاب الدولي هائلة. يتمتع تنظيم داعش والقاعدة بالمرونة، ويوسعان حضورهما في العديد من البلدان والقارات - بما في ذلك في بلاد الشام وأفريقيا وأفغانستان ووسط آسيا - وقد أظهرتا قدرة مستمرة على تنفيذ هجمات عبر الحدود وخارجها. نلاحظ على وجه الخصوص التهديد المتزايد من تنظيم داعش في منطقة الساحل وحول خليج غينيا.

إذ تزدهر هذه الجماعات على أرض خصبة تشكلها انتهاكات الحقوق واستبعاد المرأة وعدم المساواة القائمة على نوع الجنس. كما تستخدم الجماعات الإرهابية العنف الجنسي على نطاق واسع. إن الفظائع التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد النساء من المجتمع الأيزيدي معروفة وموثقة جيداً. كما أن الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والعنف وعدم الاستقرار السياسي والنزاع والأزمات المناخية والتوترات بسبب الموارد الطبيعية لها تأثير مباشر على تطور التهديد الإرهابي واستمراره. لهذا السبب، تظل الاستجابة الأمنية، التي تضطلع فيها فرنسا بدورها بكل إخلاص، أساسية - ولكنها ليست كافية. والمبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية وتعزيز الحكم وسيادة القانون ومكافحة الفساد ضرورية أيضاً. يجب أن تكفل هذه الاستجابة أيضاً احترام حقوق الإنسان، على النقيض من أعمال مجموعة فاغنر، التي جعلت من الفظائع الجماعية المبدأ الأساسي لأعمالها، وهي تعزز الإرهاب.

لذلك، يجب أن تستمر جهودنا الجماعية في خمسة اتجاهات.

أولاً، يجب أن نواصل تعزيز نهج متعدد الأبعاد. في بلاد الشام، لا تزال فرنسا معبأة كجزء من التحالف الدولي ضد تنظيم داعش. واسمحوا لي أن أشيد إشادة صادقة هنا بالجنديين الفرنسيين اللذين قُتلا مؤخراً في الكفاح الدؤوب ضد الإرهاب. بالإضافة إلى هذا الالتزام، ستخصص فرنسا في عام 2023 مبلغ 86,5 مليون يورو للجهود

وتتطلب الاستجابات الفعالة لمكافحة الإرهاب نهجاً تشمل المجتمع بأسره، بما في ذلك التعاون المجدي مع المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والنساء والشباب. يجب أن نكفل أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب أكثر مراعاة للحقائق المحلية من خلال تعزيز السبل المتاحة للمجتمع المدني للمشاركة في هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

بالإضافة إلى ذلك، تشاطر مالطة الأمين العام رأيه بضرورة أن تركز جهود مكافحة الإرهاب بقوة على حقوق الإنسان وسيادة القانون. ففي كثير من الأحيان، يساء استخدام تدابير مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والتطرف بشكل أعم لإسكات وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني. ويجب أن تمثل تدابير مكافحة الإرهاب للقانون الدولي دائماً، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تؤكد مالطة من جديد تأييدها لنهج يراعي المنظور الجنساني في مكافحة الإرهاب. لقد سررنا بعقد اجتماع بصيغة آريا بشأن نوع الجنس ومكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه بمشاركة ورعاية مشتركة متنوعة عبر الأقاليم. كان أحد الشواغل الرئيسية التي أبرزت خلال ذلك الاجتماع هو العنف الجنسي والجنساني في السياقات الإرهابية. تستحق هذه المسألة، التي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، اهتماماً كافياً من المجلس وهيئاته الفرعية التي تتعامل مع الإرهاب. إن الشهادة الشخصية المؤثرة والمروعة التي أدلت بها السيدة خلف اليوم حول العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم داعش ضد المجتمع الأيزيدي تعزز هذه النقطة بشكل أكبر. نتطلع إلى النشر المقبل لدراسة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشأن المسألة عن العنف الجنسي والجنساني في السياقات الإرهابية، ونرحب بتنظيم اجتماع لفريق خبراء بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو.

قبل أن أختتم بياني، ترحب مالطة باعتماد الاستعراض الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مؤخراً (انظر قرار الجمعية العامة 298/77). بينما يصارع العالم العديد من الأزمات والتحديات، يسرنا أنه تم الحفاظ على توافق الآراء المتعدد الأطراف بشأن مكافحة الإرهاب.

غيرمان من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على مشاطرتها أفكارهما الثاقبة حول أنشطة تنظيم داعش منذ جلستنا السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.9257). ولا يفوتني أن أشكر السيدة فريدة خلف على شهادتها المستفيضة.

لا تزال غابون تشعر بقلق عميق إزاء التهديد الإرهابي الذي يشكله تنظيم داعش. ويلاحظ وفد بلدي بقلق بالغ استمرار ذلك التهديد، خاصة في مناطق النزاع، حيث يعمل الإرهابيون على نحو أكثر تواتراً. وتظهر الحالة المفزعة الراهنة أن المنظمات الإرهابية تستغل أوجه الضعف الهيكلية التي تؤثر على عدد من البلدان. والأسوأ من ذلك أن الكيانات الإرهابية تبحث باستمرار عن أدوات جديدة تزرع بها الإرهاب، مما يؤكد قدرتها القوية على التحول والتكيف. يتعين علينا مضاعفة جهودنا لاحتواء ذلك الاتجاه المثير للقلق وعكس مساره، لا سيما في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، حيث يزداد التهديد حدة.

تؤيد غابون تأييداً تاماً التدابير الرامية إلى القضاء على هذه الآفة العالمية وميلها إلى الانتشار، ولا سيما التدابير الواردة في القرار 2253 (2015). ونغتتم هذه الفرصة لنرحب باتخاذ الجمعية العامة في حزيران/يونيه القرار 298/77، بشأن استعراضها الثامن لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويمثل ذلك الاعتماد خطو مهمة إلى الأمام في تعزيز الاستراتيجية، ولا سيما من خلال أخذ التهديدات الجديدة في تطور الإرهاب في الاعتبار.

ترحب غابون بالجهود المتضافرة التي ساعدت في إضعاف تنظيم داعش وزعزعة استقراره، لا سيما من خلال تحييد العديد من قادته. ومع ذلك، لا يجب أن نتخلى عن حذرنا، لأن تلك المجموعات الصغيرة أظهرت قدرة على المجابهة وقدرة على التكيف من أجل تحقيق أهدافها. ويتضح ذلك جلياً في قدرتها على جمع مبالغ ضخمة من المال، مما يمكنها ليس من تجنيد مقاتلين جدد فحسب، ولكن أيضاً من الاستفادة من مواطن الضعف الاجتماعية. ويتعين علينا التصدي لذلك التحدي الهائل وتعزيز جهودنا لمكافحة جميع المنظمات والفروع المنتسبة إليها التي من المحتمل أن تيسر الجريمة المنظمة من خلال استخدام تنظيم داعش للأسلحة غير المشروعة، والتي تهدف إلى زيادة

الإنسانية وتحقيق الاستقرار في العراق وسورية، بما في ذلك مبادرة محددة للمخيمات في شمال شرق سورية. في السنوات الأخيرة، أعادت فرنسا 171 قاصراً برفقة 57 أما إلى أوطانهم، مع وضع رعاية وإجراءات قانونية صارمة.

ثانياً، من الضروري مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم دعم أفضل لضحايا العنف الجنسي. تساهم فرنسا بمبلغ 8,2 ملايين يورو في الصندوق العالمي للناجين من آثار العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وبصورة أعم، لا يمكننا أن نفصل بين مكافحة الإرهاب والكفاح من أجل حقوق المرأة، ولا سيما في أفغانستان.

ثالثاً، من الأهمية بمكان أن تظل استجاباتنا مكيفة مع التغيرات في التهديد الإرهابي. لهذا السبب، تقوم فرنسا، في إطار مكافحة تمويل الإرهاب، بالتعبئة في إطار مبادرة "لا أموال للإرهاب"، التي تأخذ في الاعتبار جميع أساليب تمويل الإرهاب، بما في ذلك العملات المشفرة. لهذا السبب أيضاً، تؤيد فرنسا العمل الذي بدأته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتنفيذ إعلان دلهي.

رابعاً، يتعين علينا الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة للأمم المتحدة. أنا أشير، بطبيعة الحال، إلى الجزاءات التي يفرضها المجلس، ولكن أيضاً إلى إجراءات بناء القدرات التي يضطلع بها مكتب مكافحة الإرهاب. لقد قررت فرنسا مضاعفة تبرعاتها للمكتب في عام 2023 لفائدة البلدان الأفريقية التي تطلبها، وفقاً لاحتياجاتها.

أخيراً، سواصل كفاحنا ضد الإرهاب في إطار شراكة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والدولية. وهذا هو هدف الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب، على وجه الخصوص، التي أنشأتها كوت ديفوار وفرنسا في أبيدجان، كوت ديفوار، وهي الآن في طور التدويل.

السيدة أونانغا (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم إحاطة اليوم بشأن التقرير السابع عشر للأمين العام (S/2023/568) عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات المنتسبة إليه على السلام والأمن الدوليين. وأود أيضاً أن أشكر السيد فلاديمير فورونكوف، ممثل مكتب مكافحة الإرهاب والسيدة ناتاليا

قطعناها على أنفسنا في إعلان دلهي وضرورة تنفيذ توصياته ذات الصلة.

وعلى نفس المنوال، ترحب بلدي بالجهود الجارية لتحديد المسؤولية الجنائية لتنظيم داعش عن جميع الفئات التي ارتكبتها. وفي ذلك الصدد، يستحق العمل الذي يقوم به فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجريمة تسليط الضوء عليه. ويجب علينا أيضا أن نكفل الحفاظ على أعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان في كفاحنا ضد الإرهاب، وفقا للقرار 1624 (2005). ونرحب بالتدابير الشجاعة التي اتخذتها بعض البلدان لكفالة حماية زوجات وأطفال مقاتلي تنظيم داعش، الذين يعانون من عواقب الأعمال الإرهابية التي ينفذها التنظيم، لا سيما من خلال إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية.

إن التهديد المتزايد الذي تشكله أنشطة تنظيم داعش يستدعي المزيد من التعاون الإقليمي والدولي. وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بوكيل الأمين العام فورونكوف على الجهود التي يبذلها مكتبه لتعزيز استجابة هادفة لآفة الإرهاب، على الصعيدين الإقليمي والعالمي على حد سواء.

في الختام، من المهم التذكير بالتحديات التي لا يزال يشكلها التهديد الإرهابي من قبل تنظيم داعش، بما في ذلك نشاطه المتزايد في أفريقيا وفي مناطق النزاع. ويجب علينا أيضا أن نواصل العمل بشعور متزايد بالمسؤولية المشتركة وأن نعزز التعاون الدولي للتصدي بفعالية أكبر لهذا التهديد الذي نواجهه جميعا. ويتطلب ذلك تضامنا لا يتزعزع من أجل تجهيز أفضل لتلك البلدان والمناطق الأكثر عرضة للخطر وغير المجهزة تجهيزا كاملا بالضرورة لمواجهة التحديات التي يشكلها التهديد الإرهابي المتزايد في جميع أنحاء العالم.

رُفعت الجلسة الساعة 12/10.

قدراتها بشكل كبير. وفي هذا السياق، فإن الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونسكو للحد من قدرة تنظيم داعش على تعبئة ونشر موارد هائلة لأغراض إجرامية تستحق التكثيف والدعم.

إن قدرة تنظيم داعش على الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي توجب عدم الاستقرار والعنف في أفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك في منطقة البحيرات الكبرى، هي مسألة تثير قلقا بالغا. وقد مكنت الاستجابة المنسقة للقارة الأفريقية في ذلك الصدد من التصدي لأنشطة تنظيم داعش والحد من قدرته على إلحاق الضرر. وبعد أن أظهرت البلدان الأفريقية تصميمها على مكافحة التهديد الإرهابي في قارتها بقوة، ينبغي لها أن تستفيد بشكل مشروع من دعم المجتمع الدولي. وينبغي أن يمكنها ذلك من الشروع في عمليات لدعم السلام محددة الهدف وجيدة التخطيط وأكثر قوة في إطار ولاية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ويؤيدها مجلس الأمن على أساس كل حالة على حدة، على النحو الذي أوصى به الأمين العام بحكمة. ولتحقيق ذلك، نحتاج إلى تعبئة موارد مالية ولوجستية كبيرة، بما في ذلك من خلال اشتراكاتنا المقررة للمنظمة، على أساس مبدأ عدم قابلية الأمن الجماعي للتجزئة.

إن التحديات العديدة التي تواجه السلام والأمن الدوليين والتي تشكلها الحركات الإرهابية تستدعي اليقظة المستمرة والجهود المتضافرة على جميع الجبهات من أجل تجهيز أفضل للبلدان المتضررة، والتي تحتاج إلى تعزيز قدراتها، لا سيما في مجال إتقان تقنيات المعلومات الجديدة التي يستخدمها تنظيم داعش لنشر أنشطته الإجرامية. وهذا مطلب أساسي، حيث ستواصل الجماعات الإرهابية التصرف بشكل انتهازى من خلال محاولة ترسيخ وجودها في المناطق التي تحدد فيها حلقات ضعيفة. وفي ذلك الصدد، يؤكد من جديد الالتزامات التي